

معركة الحسم في وادي الفرات

محمد بلوط - وليد شرارة

المشروع التقسيمي الذي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه في شرق سوريا، والموقع الاستراتيجي والجيواقتصادي الشديد الأهمية، يكشف أن بين الأهداف الرئيسية للتدخل الأميركي في الصراع السوري، القضاء على سيادة الدولة السورية في أرضها ومواردها، بالإضافة إلى الأبعاد الإقليمية والدولية الأخرى. من الممكن القول إن منطق هذا التدخل يشكل استمراراً لسياسة أميركية ثابتة على مدى عقود قامت على محاربة الدول العربية صاحبة التوجهات السيادة والقومية العربية. سعت أميركا إلى إضعافها وإكراهها على تغيير سياساتها (Policy Change) كما جرى في مصر بعد رحيل جمال عبد الناصر، أو إسقاط أنظمتها بالتدخل العسكري المباشر (Regime change). كما عرفه العراق عام 2003، أو في ليبيا عام 2011. لكن نتائج هذه التدخلات لم تكن متساوية من منظور الأهداف التي حددتها الولايات المتحدة، نتيجة التغييرات الكبرى التي طرأت على قدراتها والتحول الموازي في موازين القوى الدولية والإقليمية. فإذا كانت سياساتها تجاه مصر قد تكللت بالنجاح وأتاح لها استتباع أكبر دولة عربية منذ سبعينيات القرن الماضي، فإن تدخلاتها الأخرى قد باءت بالفشل، إذ أخفق مشروعها بإقامة نظام حليف في العراق وإطلاق دينامية على مستوى الإقليم تؤدي إلى سقوط الأنظمة المعادية لها.

ينطبق الأمر نفسه على ليبيا حيث قاد تدخلها العسكري إلى تدمير الدولة محيلاً إياها إلى ساحة نزاع محموم بين مجموعات مسلحة، متعددة التحالفات، ومتقلبة الولاء. اعترف باراك أوباما بنفسه في مقابلته الشهيرة مع مجلة «أتلانتيك» بهذا الأمر، متهماً كلاً من الرئيس الفرنسي آنذاك نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني جيمس كاميرون، بتوريطه في هذه المغامرة غير المحسوبة. من الممكن القول من الآن، إن الحظ لن يحالف الولايات المتحدة في سوريا. فهي تدخلت عسكرياً في ساحة تحولت إلى مركز احتشاد لمجموعة من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، يعرض أغلبهم مشاريعها ومخططاتها، ويمتلك القدرة والتصميم على الدفاع عن مصالحه الحيوية.

إن احتشاد هذه القوى المتناثرة، والمتنازعة في سياق احتدام نزاعات أخرى في آن واحد، كما يجري في سوريا، أمر غير مسبوق في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. حلفاء الدولة السورية، أي قوى محور المقاومة وروسيا تدخلوا بطلب رسمي منها. تركيا من جهتها تدخلت عسكرياً بذريعة محاربة «داعش»، قبل أن تلحق بها ذريعة إبعاد المقاتلين الأكراد عن حدودها لتوسيع عملياتها السورية، باعتبارهم واجهة سورية لحزب العمال الكردستاني.

أما الولايات المتحدة، فقد كان لتدخلها منذ ولاية أوباما، هدف معلن ومباشر في التصدي لـ «داعش»، فيما أصرمت التمسرح في مواجهة توسع نفوذ إيران. ومع إدارة ترامب وهزيمة «داعش»، خرج إلى العلن هدف مواجهة إيران، وظهر إلى العيان رغم إضماره نتيجة الأداء الميداني، هدف استنزاف روسيا في سوريا. تفصيل آخر شديد الأهمية، لكنه لم يثر تعليقات المراقبين يرتبط بالتغييرات التي طرأت على الفريق الأميركي المكلف إدارة الملف السوري. هذا الفريق تمحور أثناء إدارة أوباما حول الثنائي بريث ماكغورك ومايكل راتني. منذ تعيينه ممثلاً رئيسياً لدى التحالف الدولي ضد داعش، اعتبر ماكغورك أن الأولوية القصوى هي للحرب على التنظيم. والرجل خبير قانوني، قرر أن يغير مسار حياته وينضم إلى ما سمي «الحرب على الإرهاب» بعد عمليات الحادي عشر من أيلول 2001، عبر العمل مع الحكومة الأميركية مستشاراً قانونياً للتحالف الدولي بداية، عند احتلال العراق، ودبلوماسياً لاحقاً. وقد عرف عنه أثناء عمله مع «قوات سوريا الديمقراطية»، حرصه على عدم التدخل في إدارة شؤون المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما فيها تلك المتعلقة بالموارد النفطية، ولم يعارض التواصل مع الدولة السورية في مواضيع إدارة شؤون السكان. مايكل راتني، المبعوث الأميركي الخاص لسوريا، كان منسجماً مع توجهات ماكغورك.

مع وصول إدارة ترامب بات يشار إلى هذا الثنائي باعتباره من فلول إدارة أوباما. ومع التغيير المعلن في السياسة الأميركية تغيرت المقاربة الأميركية بوضوح. مهمة راتني انتهت واستبدل به جون هانا أحد صقور المحافظين الجدد الذي عمل مستشاراً لديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، المعروف بمواقفه المتطرفة حيال سوريا وإيران، واختياره مؤشر بذاته على الوجهة الأميركية الجديدة في سوريا.

تقف الولايات المتحدة في مواجهة مجموعة أطراف تتألف من محور المقاومة وروسيا وتركيا تملك أجندات مختلفة، وتتشاطر رفضها مشروع التقسيم ولديها قدرات كبيرة لاستنزافه وإفشاله. وإذا كانت واشنطن لم تتورع عن اللجوء إلى تكتيكات الحرب الهجينة والعمليات الخاصة، وصولاً إلى القصف الجوي لرسم خطوط حمراء، هي بمثابة حدود كيائها التقسيمي، فإن هذه التكتيكات ليست حكراً عليها. ومع كل خطوة تصعيدية تقدم عليها، تغامر بتسعير صراع سيحوّل سوريا، إلى ثقب أسود يبتلع طموحاتها ومخططاتها.

قسّم سوريا

مرونتهم وحركيتهم مع عدم المبالغة في توظيف المعارضة في هذه المفاوضات من دون التخلي عن هدفها النهائي والأساسي بتقسيم سوريا ورحيل الأسد». وأوضح الأميركيون للجميع أن «الخطة تقضي بالعمل على إنشاء مؤسسات وشروط لانتخابات لا يستطيع بشار الأسد الفوز فيها، لذلك لا يوجد مبرر بدهي لمنع الأسد من المشاركة في الانتخابات». المجتمعون أقرروا استراتيجية تجاه روسيا باختبار نياتها للذهاب نحو توفير شروط ملائمة لإجراء انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة «وجز النظام إلى التفاوض

الحاضرين أنهم لن يشاركون من الآن فصاعداً في اجتماعات استانا، وأنهم قد خفضوا تمثيلهم الدبلوماسي إلى أدنى مستوى، للعودة بالمسار السياسي إلى جنيف. محضر الاجتماع يقول إن الداعين إليه أقرروا بأن جنيف قد فشل رغم الجهود التي بذلها ستيفان دي ميستورا لإنعاشه، وأبدوا تحفظاً على وقف إطلاق النار في سوريا في ظل الشروط الميدانية الحالية ومع تراجع المعارضة واعتبروا أن لا فائدة من إدخال اقتراح وقف إطلاق النار في مسار جنيف لأننا في الحقيقة «لا نملك القدرة على منع النظام من قضم الجيوب التي لا تزال المعارضة تحتفظ بها في إدلب والغوطة الشرقية» بحسب الملاحظات المدونة على الوثيقة.



**العمل على تخریب
سوتشي واستيعاب
تركيا، وإصدار تعليمات
إلى دي ميستورا
لإستعادة مسار جنيف**



على دستور جديد، وعدم الاكتفاء من الآن فصاعداً بالكلام المعسول لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف». ساترفيلد قال: «إننا سنستفيد إيجابياً من هشاشة وضع فلاديمير بوتين في المرحلة الانتخابية من أجل دفع الروس إلى التخلي عن الرئيس الأسد عبر المزيد من الاجتماعات في مجلس الأمن، وأوسع حملة إعلامية ضده». الأميركيون تقدموا خطوة نحو تكريس قناة دبلوماسية مع شرق الفرات والأكراد، عبر تعيين ويليام رويوك، سفيراً لدى «قوات سوريا الديمقراطية»، كما أبلغ ساترفيلد المجتمعين. كذلك قدموا اقتراحات تمنح المزيد من الاعتراف والوزن الدبلوماسي للأكراد في المسار التفاوضي من دون استفزاز الأتراك، وخصوصاً أن هؤلاء كانوا على اطلاع على الخطوات الأميركية في هذا الاتجاه، وهو ما برز الأتراك به الهجوم على عفرين. واقترح الأميركيون، أيضاً، إغراق التمثيل الكردي في مفاوضات جنيف تحت اعلام «قوات سوريا الديمقراطية» وتشكيل وفد يمثل شرق الفرات عملياً للإطباق بواسطته ووفد المعارضة الائتلافية، على وفد الحكومة السورية، كما تقترح الوثيقة.

تعليقات كاتب الوثيقة

النقطة 18: حقق هذا الاجتماع تقدماً وفق المعايير السورية. أعادت الولايات المتحدة تأكيد زعامتها وفق ما تصبو إليه، وهو ما سيجهز به تيلرسون في خطاب له بشأن سوريا في معهد هوفر. كرر ساترفيلد التزام الولايات المتحدة المسار السياسي، وفي اجتماعات منفصلة (مع براين هوك). كان واضحاً أن تيلرسون سيساهم في دفع العربية إلى الأمام.

النقطة 19: لدينا الآن خطة متينة للأسابيع الثلاثة القادمة. مع ذلك جرى نقاش في كيفية الاستمرار بالضغط على روسيا، وحتى مضاعفتها إذا لم يستجيبوا لطلباتنا المتعلقة بالنظام السوري كما نأمل. ينبغي أن نواصل ما قد بدأناه في هذه المجال، بالتركيز على الوضع الإنساني الرهيب والتواطؤ الروسي مع عمليات القصف ضد المدنيين.

النقطة 20: (مخاطباً ساترفيلد) شكراً جزيلاً لكما أنت وهيو لحضوركما هذا الاجتماع. عبّرت الولايات المتحدة عن امتنانها لجهودنا ودعمنا في الأشهر التي خلت، بعد أن بلورت استراتيجيتها، إنه يوم عمل جيد. أفضل التحيات

بنيامين نورمان. شؤون السياسة الخارجية والأمنية. السفارة البريطانية، واشنطن.

